The Administration & Economic College Journal
For Economics & Administration & Financial Studies
Vol.14,N3, P P1-20
ISSN PRINT 2312-7813
ISSN ONLINE 2313-1012
مجلة كلية الإدارة والاقتصاد للدراسات الاقتصادية
والإدارية والمالية
المجلد ١٤، العدد٣ ايلول ٢٠٢٢ ص ص ١-٢٠

The possibility of using the criteria of the CAMELS model in measuring the efficiency (capital adequacy and quality of assets) banking case study of the Bank of Baghdad for the period (2010-2020)

*إمكانية استعمال معايير نموذج CAMELS في قياس كفاءة (كفاية راس المال وجودة الموجودات) المصرفية دراسة حالة مصرف بغداد للمدة (٢٠١٠-٢٠٢٠)

**صاحب عبدعون محمد الجمل **أ.د. محمد محمود الطائي

Abstract:

The research aims to discuss the possibility of using the criteria of the CAMELS model in measuring the efficiency of capital adequacy and the quality of assets in the Bank of Baghdad, through the use of a measurement indicator for each of the independent variables (capital adequacy, quality of assets), and their reflection on the dependent variable (efficiency), where the inductive method was adopted in the theoretical aspect and relying on the final accounts of the bank The research sample in the practical aspect, and the research concluded that there is a possibility of using the criteria of the CAMELS model that was applied to the The data of the Bank of Baghdad in measuring the efficiency of independent variables, as the most important recommendations reached by the research is the need to reduce the percentage of capital held and make it compatible with the standard weight of the Central Bank, to avoid disruption of available financial resources, either in what With regard to the quality of assets,

*بحث مستل .

**جامعة بابل – كلية الادارة والاقتصاد .

swift and firm measures must be taken by the Central Bank to reduce the volume of non-performing loans suffered by the bank of the research sample and most private banks according to the financial stability report issued by the Central Bank in all years of research, and it must be stressed on banks the need to apply a sober policy that works to audit the documents of guarantees and ensure their authenticity when granting loans, in order to reduce the volume of non-performing loans they have.

المستخلص: يهدف البحث الى مناقشة إمكانية استعمال معايير نموذج CAMELS في قياس كفاءة كفاية راس المال وجودة الموجودات في مصرف بغداد، وذلك من خلال استعمال مؤشر قياس لكل متغير من المتغيرات المستقلة (كفاية راس المال، جودة الموجودات)، وانعكاسهما على المتغير التابع (الكفاءة)، حيث تم اعتماد الأسلوب الاستقرائي بالجانب النظري والاعتماد على الحسابات الختامية للمصرف عينة البحث في الجانب العملي، وتوصل البحث الى ان هناك إمكانية لاستعمال معايير نموذج CAMELS التي تم تطبيقها على بيانات مصرف بغداد في قياس كفاءة المتغيرات المستقلة، كما ان اهم التوصيات التي توصل اليه البحث هو ضرورة تخفيض نسبة راس المال المحتفظ وجعلها تتلاءم مع الوزن المعياري للبنك المركزي، لتجنب تعطيل الموارد المالية المتاحة، اما فيما يخص جودة الموجودات لابد من اتخاذ إجراءات سريعة وحازمة من قبل البنك المركزي للحد من حجم القروض المتعثرة التي يعاني منها المصرف عينة البحث ومعظم المصارف الخاصة حسب ما جاء بتقرير الاستقرار المالي الصادر من البنك المركزي بجميع سنوات البحث، كما لابد من التشديد على المصارف بضرورة تطبيق سياسة رصينة تعمل على تدقيق وثائق الضمانات والتأكد من صحتها عند منح القروض، بغية تقليل حجم القروض المتعثرة لديها.

المقدمة: انطلاقا من الدور الحيوي والمهم للمصارف التجارية في القطاع المصرفي والنشاط الاقتصادي بدأت فكرة البحث، التي سعت الى دراسة كفاءة (كفاية راس المال وجودة الموجودات) المصرفية ومن خلال دراسة بيانات مصرف بغداد عينة البحث، وتأتي أهمية البحث من جانبين اساسين، الجانب الأول يتمثل بالمفاهيم الفكرية والمتمثلة بالحاجة الى تأطير مفهوم الكفاءة، وتسليط الضوء على دراسة مؤشرات (CAMELS) المتعلقة بقياس (كفاية راس المال، جودة الموجودات) المصرفية، ويتمثل الجانب الثاني بالأهمية التطبيقية، اذ عمد البحث على تطبيق معايير (CAMELS) في قياس كفاءة المتغيرات المستقلة، التي استخدمها البنك المركزي حتى عام ٢٠١٠ ومن بعد ذلك توقف عن تطبيقها، اذ أحال عملية التقييم الى شركة مختصة حسب ما جاء في تقرير الاستقرار المالي الصادر عن البنك المركزي لعام ٢٠١٠، ولمعرفة مدى إمكانية استخدام معايير نموذج CAMELS

في قياس كفاية راس المال وجودة الموجودات المصرفية في المصارف التجارية العراقية، انتهج البحث أسلوب دراسة الحالة ومدى انعكاس نتائج هذا البحث على المصارف التجارية الخاصة.

إشكالية البحث: ارتكز البحث على اشكاليتين وهما:

١. مدى إمكانية قياس وتقييم كفاية راس المال في مصرف بغداد وللمدة (٢٠١٠-٢٠٢٠).
٢. مدى إمكانية قياس وتقييم جودة الموجودات في مصرف بغداد وللمدة (٢٠١٠-٢٠٢٠).

فرضيات البحث: للإجابة على الإشكاليات التي تم طرحها قمنا بصياغة الفرضيتين التاليتين:

الفرضية الأولى: إمكانية قياس وتقييم كفاية راس المال في مصرف بغداد وللمدة (٢٠١٠-٢٠٢٠).

الفرضية الثانية: إمكانية قياس وتقييم جودة الموجودات في مصرف بغداد وللمدة (٢٠١٠-٢٠٢٠).

أهمية البحث: تنبع اهمية البحث من الدور المحوري الذي تؤديه المصارف التجارية في الاقتصاد العراقي، والذي يتطلب ضرورة التعرف على كفاءة اداء مصارفها باستعمال النماذج المالية لتعزيز عمليات الرقابة والاشراف المصرفي فضلاً عن تلبية المتطلبات المحلية والدولية التي تراقب اداء المصارف بقصد حمايتها من الافلاس والتصفية وضمانا لحقوق المساهمين والمودعين، ولتعظيم قيمتها السوقية والتي تعد الاهداف الرئيسة التي تسعى اليها المصارف التجارية.

هدف البحث: يمكن تلخيص اهداف البحث بالتالي:

١. دراسة الأسس النظرية والمفاهمية لقياس كفاءة كفاية راس المال وجودة الموجودات من خلال نموذج CAMELS.
٢. التوصل الى الاستنتاجات وتقديم التوصيات وذلك بتشخيص مواطن القوة والضعف في كفاية راس المال وجودة الموجودات لمصرف بغداد والمستمدة من الواقع العملي.
٣. عكس نتائج المصرف عينة البحث على المصارف الخاصة ومعرفة مدى تطابق نتائجه مع نتائج نشرات البنك المركزي خلال المدة الزمنية للبحث

المبحث الأول: مدخل نظري حول الكفاءة ومعايير نموذج CAMELS

أولا": الكفاءة

١- مفهوم الكفاءة: أن من الوظائف الأساسية لإدارة أي مصرف تحقيق أهدفه التي يخطط لها وفقا" لإمكانياته وطبيعة ذلك النشاط وبكفاءة عالية، وان تحقيق انتاج معين (خدمات مصرفية) وبكفاءة عالية يستلزم الالمام بمفهوم الكفاءة أولا" بغية تحقيق اهداف ذلك المصرف، وتاريخيا يعود مفهوم الكفاءة الى الاقتصادي الإيطالي (فلفيريدو باريتو) الذي طور مفهوم الكفاءة وعبر عنها بانها التخصيص الكفء للموارد المتاحة. (مفتاح،٢٠١٨: ٦٧).

٢- مفهوم الكفاءة المصرفية: مفهوم الكفاءة لا يختلف بين المؤسسات الاقتصادية والمؤسسات المصرفية من حيث المبدأ او المعنى لكلمة (Efficiency)، اذ انها تعني (الاستغلال الأمثل للموارد) من المدخلات من الموارد التي تحقق أفضل المخرجات، الا ان الاختلاف بالمفهوم بين المؤسسات الاقتصادية والمصارف يكمن في نوع المدخلات والمخرجات، (لعراف،٢٠١٥: ٨٧-٨٨)، وقد عرفت الكفاءة المصرفية بانها القابلية على استخدام مدخلات ثابتة لإنتاج أكبر كمية من المخرجات الممكنة، او انتاج كمية معينة من السلع او الخدمات بأقل ما يمكن من المدخلات (Lovell,1993: 4)، كما عرفت (OECD) وهي المنظمة الاقتصادية للتعاون والتنمية الكفاءة بانها الطريقة المثلى لتحويل المدخلات (راس مال، عمل وغيرها) الى نتائج وبمنهاج اقتصادي. (بلقاسم،٢٠٢٠: ٤٤)

٣- أنواع الكفاءة المصرفية: هناك أنواع عديده للكفاءة المصرفية واهمها

أ- الكفاءة الإنتاجية: والتي تتكون من الكفاءة الفنية (التقنية) وهي الكفاءة التي تشير الى قدرة المصرف على استعمال اقل كمية ممكنة من المدخلات لإنتاج مستوى معين من المخرجات، دون النظر الى العلاقة السعرية مع ثبات العامل التكنولوجي، والكفاءة السعرية (التخصيصية) والتي تشير الى استخدام توليفة من العناصر بأقل تكلفة ممكنة لإنتاج أفضل توليفة من الخدمات. (نصر الدين وشرفي،٢٠٢٠: ١٩-٢٠)

ب- الكفاءة الحجمية (كفاءة السعة): تشير كفاءة الحجم في المصرف إلى الاقتصاد في تكاليفه عند زيادة حجم المنتجات من الخدمات مع الحفاظ على مزيج المدخلات الثابتة. (رايس، فاطمة الزهراء،٢٠١٢: ٦٢)

ت- كفاءة الأرباح: تشير هذه الكفاءة الى التغير في ارباح المصرف مقارنتا بأجمالي الارباح المتوقعة لإنتاج مجموعة من المخرجات، (Maudos & other,1999: 7-8)

٤- العوامل المؤثرة في الكفاءة المصرفية: توجد عدة عوامل (داخلية، خارجية) تأثر بالكفاءة بشكل عام والكفاءة المصرفية بشكل خاص وهي كالاتي:

أ- العوامل الداخلية: وهي مجموعة العوامل التي تتكون من السياسات المالية والإدارية المتبعة من قبل المصرف، وتعتمد هذه العوامل على كفاءة المصرف ودرجة المنافسة بين المصارف في القطاع المصرفي وحجم النشاط الاقتصادي، وجميع هذه العوامل تتعلق بالسيولة وكذلك العائد على حقوق الملكية والاستثمار. (مفتاح،٢٠١٨: ٧٦)

ب- العوامل الخارجية: وهي مجموعة العوامل التي تتعلق بالسياسة الخارجية المفروضة على المصرف، والتي تتمثل بالتشريعات المالية والنقدية المفروضة من قبل الحكومة والبنك المركزي والمتعلقة بحجم الاحتياط النقدي المفروض على المصارف وأسعار الفائدة، كذلك حجم الائتمان الممنوح من قبل المصارف. (الكعبي واليساري،٢٠٢١: ٧٤)

ثانيا: نموذج التقييم الامريكي CAMELS

١- نشأة معيار CAMELS: يعد نموذج CAMELS أحد أكثر النماذج استخداما في السنوات الأخيرة في قياس وتقييم أداء المصارف والسلامة المصرفية، وتعد الولايات المتحدة الامريكية من أوائل الدول التي عملت بنظام الإنذار المبكر، بعد حدوث الانهيارات المصرفية في عام ١٩٣٣ والتي أعلن بسببها افلاس الكثير من المصارف، اذ تعرض النظام المصرفي لحالة عدم ثقة أدت الى تدافع الجمهور نحو المصارف لسحب ودائعهم، فكان الانهيار السبب الرئيس لأنشاء مؤسسة ضمان الودائع(FDIC)، (مكطوف وحازم، ٢٠٢٠: ١٨٢) وفي مطلع عام ١٩٧٩ بدأت الولايات المتحدة الامريكية من خلال البنك الفدرالي الأمريكي استخدام معايير الإنذار المبكر وذلك من خلال تصنيف المصارف من خلال خمس جهات رقابية مختلفة، (Rajan & Kumar,2017: 3) وكانت قبل هذا التاريخ كل جهة من هذه الجهات الرقابية تمارس دورها في التقييم والقياس ، وتعد تقريرها بأسلوب يختلف عن الجهات الأخرى، مما أدى الى حدوث عدم تناسق وتكامل بين تلك الجهات في أدوار الرقابة والتقييم، ومن ثم صعوبة الوصول الى نتائج ملموسة ،(لامين،٢٠١٦: ١٠) وهنا ظهرت الحاجة الى توحيد المعايير وانشاء معيار واحد يسهل مقارنة نتائجه، الا ان عدم نشر نتائج التصنيف اثار الكثير من الأسئلة حول مدى مصداقية هذا المعيار في تقييم وقياس سلامة الوضع المالي للمصارف ،(حناش والعجرود،٢٠١٩: ٤٨) ولكن ما توصل اليه المحللون الاقتصاديون بأن النتائج التي اظهرها استخدام هذه المعايير كانت افضل بكثير من النتائج التي اظهرتها التحليلات الإحصائية التقليدية التي كانت متبعه سابقا، وفي عام ١٩٨٨ حدث انهيار اخر أدى الى فشل ٢٢١ مصرفا، ويعتبر هذا الفشل طفرة نوعية وذلك بسبب استخدام المعايير الخمسة، الامر الذي أدى الى نشر نتائج هذه المعايير على المصارف بشكل اولي، وفي عام ١٩٩٨ استطاعت الجهات الرقابية بالتنبؤ بحدوث انهيارات مصرفية قبل فترة زمنية من حدوثها وذلك بسبب استخدام معيارCAMELS، اذ تقلص عدد المصارف المفلسة الى (٣) مصارف فقط (Dahiyat,2012: 18) وتعد الفترة ما بين (١٩٨٨ و ١٩٩٨) هي مرحلة قطف ثمار التطبيق تدريجا. (بوخلخال،٢٠١٢: ٢٠٧).

٢- الية عمل نظام التقييم بنموذج (CAMELS) ومستويات التصنيف: يعمل نظام التقييم وفق نموذج (CAMELS) على تصنيف خماسي يتراوح من الواحد الى الخمسة وهي كالتالي:

أ- التصنيف القوي: يقع تحت هذا التصنيف المصارف التي تكون بالمستوى الاول فهذا يعني انها تتمتع بمراكز مالية سليمة ولا تواجه مشاكل مهمة، وتتمتع مجالس ادارتها وادارتها العليا بالكفاءة التي تمكنها من مواجهة المشاكل ونقاط الضعف الطفيفة التي يمكن ان تقع فيها، كما ان المصارف

التي تقع ضمن هذا التصنيف تمتاز بقدره عالية لمواجهة الظروف الخارجية المؤثرة على استقرار الاقتصاد، وهي لا تشكل أي قلق للسلطات الرقابية. (Trautmann , 2006 : 47)

ب- التصنيف المرضي: يقع تحت هذا التصنيف المصارف التي تكون بالمستوى الثاني فهي تمتلك مركزا ماليا سليما وأمنا بصورة اساسية وهي بذلك تعكس أداء المصارف فوق المتوسط، (Datt , 2012: 28)، الا انها تواجه بعض المشاكل المشخصة والمعروفة من قبل الإدارة وهي تكون تحت السيطرة (سليمان، ٢٠١٢ :٦)، والمصارف التي تقع تحت هذا التصنيف تكون سليمة وتمتلك قدرة للصمود امام التحديات باستثناء التقلبات الاقتصادية الحادة. (International Monetary Fund, 2015: 110).

ت- التصنيف المتوسط: يقع تحت هذا التصنيف المصارف التي تكون بالمستوى الثالث فهي تعاني من مشاكل بشكل عام في مجال واحد او أكثر من مجالات التصنيف والتي تستوجب اتخاذ إجراءات لازمة لتصحيحها وخلال مدة زمنية معقولة، وهذه المصارف تعاني من عدم المقاومة للتقلبات الاقتصادية والتأثر السريع بالظروف الخارجية التي تحدث في مجال العمل مما يسبب لها مشاكل في الملاءة والسيولة، وهي أكثر عرضة للتأثيرات الخارجية. (Ahsan, 2016: 48)

ث- التصنيف الحدي: يقع تحت هذا التصنيف المصارف التي تكون بالمستوى الرابع والتي تعاني من مشاكل حادة ولديها ممارسات غير أمنة وغير متينة وتعاني من مشاكل إدارية ومالية خطيرة قد تؤدي الى أداء غير مرضي، فهي تعاني من مشاكل ونقاط ضعف لا يتم التعامل معها بشكل مرضي من قبل مجلس إدارة المصرف، وتكون المصارف تحت هذا التصنيف غير قادرة على مواجهة التقلبات الاقتصادية والتجارية وظروف العمل كما انها لا تتقيد بالقوانين والأنظمة وإدارة مخاطرها غير مقبولة مقارنة بحجم تعاملاتها المصرفية. (القريشي، ٢٠١٣ :٤٦)

ج- التصنيف غير المرضي: يقع تحت هذا التصنيف المصارف التي تكون بالمستوى الخامس والتي تعاني من ضعف كبير في كفاءة الأداء، هذه الفئة تواجه مشاكل كبيره بسبب الممارسات غير الامنة وغير المتينة، كما انها تعاني من ضعف كبير في إدارة المخاطر نسبتا الى حجم المصرف وحجم مخاطر نشاطاته المصرفية وغير المصرفية، تشكل المصارف التي تقع ضمن هذا التصنيف قلقا كبيرا للسلطات الرقابية وذلك لان حجم ودرجة المشاكل التي تقع فيها خارج سيطرة الإدارة لضبطها، كما ان احتمالية فشل هذه المصارف يكون كبير جدا (الكراسنة، ٢٠١٠ : ٢٢).

المبحث الثاني :قياس كفاءة كفاية راس المال وجودة الموجودات المصرفية وفقا لمعايير نموذج CAMELS

أولا: كفاية رأس المال Capital Adequacy: تعرف كفاية راس المال او ما يسمى بالملاءة المالية في بعض المصادر بأنها القدرة على مواجهة الالتزامات المختلفة للمصرف في حالة تعرضه الى

العسر المالي، وتعد الودائع المصرفية (ودائع العملاء) واحدة من أهم التزامات المصرف اتجاه العملاء. (صندوق واخرون،٢٠٢١ :٥٠)

١. مقياس كفاية راس المال: لقياس كفاية راس المال وتحديد صلابة بنود ميزانية المصارف في مواجهة الصدمات، لابد من قياسها كميا وقد حدد نموذج (CAMELS) نسبتين لاستخراج وقياس كفاية راس المال وهما كالاتي:

❖ نسبة رأس المال إلى الموجودات المرجحة بالمخاطر: يتم حساب هذه النسبة من خلال قسمة راس المال بشقية الأساسي والمساند على مجموع الموجودات المرجحة بأوزان المخاطر، وان ارتفاع هذه النسبة يشير الى ان المصرف ذا مقدرة مالية عالية قادرة على تحمل الخسائر غير المتوقعة التي تحدث اثناء العمليات المصرفية التي يقدمها المصرف والمعادلة كالاتي: (بلقصور والعمراوي ،٢٠٢١: ٤٣)

$$CAR = \frac{\text{Tier 1+Tier 2}}{\text{RWA}} \times 100\% \ldots\ldots\ldots (1)$$

CAR = الى نسبة كفاية راس المال (Capital Adequacy Ratio)

Tier 1 = الشريحة الأولى (رأس المال الاساسي)

Tier 2 = الشريحة الثانية (رأس المال المساند)

RWA = الموجودات المرجحة بالمخاطر (Risks Assets Weighted)

٢. مستويات كفاية راس المال: وقد حددت مؤسسة تأمين الودائع الفدرالية (FDIC) نسب محددة من راس المال لمواجهة متطلبات كفاية راس المال من خلال نظام التقييم (CAMELS) لتعزيز استقرار وسلامة النظام المصرفي الأمريكي لأنه خط الدفاع الأول في مواجهة المخاطر المحيطة بالمصرف، وهذا التقسيم يتم من خلال النظر الى مستوى راس المال في السنة الأساس. الجدول الاتي يوضح اوزان كفاية راس المال التي تم تحديدها من قبل (FDIC)

المستوى	كفاية (ملائة) راس المال CAR	التصنيف
المستوى الأول	≥ ١٠%	كفاية رأس المال (قوي)
المستوى الثاني	≥ ٨%	كفاية رأس المال (مرضي)
المستوى الثالث	< ٨%	كفاية رأس المال (متوسط)
المستوى الرابع	< ٦%	كفاية رأس المال (حدي)
المستوى الخامس	≤ ٢%	كفاية رأس المال (غير مرضي)

الجدول (١) يوضح اوزان كفاية راس المال

Cargill, F. Thomas, The Financial System, Financial Regulation and Central Bank Policy, Cambridge University, by hose publisher united printing Cambridge, 2017, p193.

ثانيا": جودة الموجودات (الأصول) Asset Quality: ترتبط درجة مصداقية مؤشرات رأس المال بمصداقية مؤشرات جودة الموجودات، كما ان نوعية الموجودات وطريقة تسيلها لها أثر كبير في مخاطر الاعسار المالي للمؤسسات المالية، ويرتكز مفهوم مؤشر جودة الأداء في جميع المصارف التجارية على توظيف الأموال بالأنشطة الاستثمارية المختلفة كالسلف والقروض، والتي هي جزءا مهما من اجمالي الموجودات، ومدى تحمل هذه الموجودات الى المخاطر الائتمانية، (حسين،٢٠٢١: ٥) كما يولي نموذج CAMELS كنظام تقيم أهمية كبيره لنسبة جودة الموجودات، كونها تؤثر وبشكل مباشرا على أنشطة المصرف التي تأثر على تحقيق الإيرادات، ويعد المصرف الذي يمتلك موجودات جيدة ذا قابلية عالية على توليد دخل أكبر وتقييم أفضل لكلا من راس المال والسيولة ولإدارة. (Muhmad & Hashim , 2015 : 4)

١. مقياس جودة الموجودات: لقياس جودة الموجودات وتحديد صلابة الموجودات المصرفية في مواجهة مخاطر الاعسار المالي، لابد من قياسها كميا وقد حدد نموذج (CAMELS) النسبة الاتية لذلك القياس. (Getahun,2015 :17)

- نسبة القروض المتعثرة إلى إجمالي القروض: عند قياس جودة الموجودات فان انخفاض هذه النسبة مؤشر الى انخفاض الخسائر وارتفاعها يعني العكس، وتقيس هذه النسبة حجم القروض المتلكئة التسديد الى اجمالي القروض، كما تعد هذه النسبة مقياسا مثاليا لقياس جودة الموجودات.

$$NPLLR = \frac{NPL}{L} \times 100\% \quad \text{.....(3)}$$

NPLLR = القروض المتعثرة إلى إجمالي القروض (Non - performing Loans to Ratio (Total Loans

NPL = القروض المتعثرة (Non - performing Loans to Total Loans)

L = القروض (Loans)

٢. مستويات جودة الموجودات: لمعرفة مستويات جودة الموجودات وتقسيم المصارف على أساس نوع التصنيف، نلاحظ الجدول (٢) الذي يلخص الاوزان الواجب اخذها عند تصنيف المصارف على أساس جودة موجوداتها

٣.

المستوى	NPLLR	التصنيف
المستوى الأول	< ١,٥%	تصنيف جودة الأصول (قوي)
المستوى الثاني	١,٦% - ٢,٥%	تصنيف جودة الأصول (مرض)

المستوى الثالث	٢,٦% - ٣,٥%	تصنيف جودة الأصول (متوسط)
المستوى الرابع	٣,٦% - ٥,٥%	تصنيف جودة الأصول (حدي)
المستوى الخامس	> ٥,٦%	تصنيف جودة الأصول (غير مرض)

الجدول (٢) يوضح اوزان الموجودات

Desta ,Tesfatsion Sahlu, Financial Performance Of "The Best African Banks" A Comparative Analysis Through Camel Rating, Journal of Accounting and Management, vol: 6; no: 1, 2016,p5.

المبحث الثالث : استخدام معايير نموذج CAMELS في قياس كفاية راس المال وجودة الموجودات في مصرف بغداد

١- قياس وتحليل معايير كفاية رأس المال: لقياس كفاية (ملاءة) رأس مال مصرف بغداد تم اعتماد نسبة رأس المال الى الموجودات المرجحة بالمخاطر (CAR) والتي حددتها لجنة بازل الدولية، ويتم حسابها من خلال قسمة مجموع رأس المال الأساس ورأس المال المساند على مجموع الموجودات المرجحة بالمخاطر، وقد حدد كتاب البنك المركزي العراقي الموجه الى المصارف التجارية المجازة الصادر من دائرة مراقبة الصيرفة قسم مراقبة المصارف التجارية بالعدد: ٩ / ٢ / ٤٢٠ بتاريخ ١٣ / ١١ / ٢٠١٨ رأس المال الأساس والمساند والموجودات المرجحة بالمخاطر، ووفقا لمتطلبات لجنة بازل الثالثة وقد تم اعتماد ما ورد بالكتاب عند احتساب شرائح رأس المال والموجودات المرجحة بالمخاطر

- راس المال الأساس او الشريحة الأولى (Tier1) يتكون (راس المال المدفوع والاحتياطيات النظامية والرأسمالية (الإلزامية) وعلاوة اصدار الأسهم والارباح المحتجزة وحقوق المساهمين والأسهم الممتازة غير التراكمية) ويطرح منها (أسهم الخزينة والأصول غير الملموسة وصافي الخسائر الدفترية وغير المتحققة للاستثمارات المتاحة وكذلك العجز في احتياطي العملات الأجنبية والمبالغ المدفوعة لذوي الخبرة وأعضاء مجلس الإدارة)
- راس المال المساند او الشريحة الثانية (Tier2) ويتكون من (احتياطيات إعادة تقييم الأوراق المالية والموجودات الثابتة والاحتياطيات غير المعلنة والمخصصات والأدوات التي تجمع بين حق الملكية والدين)
- الأصول المرجحة بالمخاطر فقد حددت لجنة بازل ووفقا لكتاب البنك المركزي الذي تم الإشارة اليه اوزانا أساسية للمخاطر وهي (٠%، ١٠%، ٢٠%، ٥٠%، ١٠٠%) والجدول (٣) يوضح اوزان الموجودات بالميزانية العمومية وفقا لمتطلبات لجنة بازل

وزن الترجيح	الموجودات
%٠	النقد، المطالبات من البنك المركزي العراقي والحكومة العراقية بالدينار العراقي، المطالبات من المؤسسات الدولية، المطالبات من بنوك التنمية الدولية متعددة الأطراف (OCDE)
%٢٠	المطالبات على المصارف بالدينار العراقي بآجال استحقاق (٣) اشهر فأقل، النقد بالطريق، المعادن النفيسة والذهب، الشيكات والحوالات المشترات
%٣٥	القروض المضمونة بعقارات سكنية
%٥٠	المطالبات من البنوك متعددة الأطراف غير مجموعة (OCDE)
%٧٥	القروض الممنوحة للأفراد، المطالبات على المنشأة الصغيرة
%١٠٠	القروض الممنوحة لشراء أوراق مالية، القروض المضمونة بعقارات تجارية، القروض والتسهيلات غير المنتظمة والتي مخصصها نسبته ٢٠%، القروض غير المنتظمة والمضمونة بعقار سكني، الشيكات السياحية المشترات و الموجودات الثابتة بعد خصم مخصص الاندثار والاستثمارات المحتفظ بها لغير أغراض التجارة وارصدة أخرى
%١٥٠	القروض والتسهيلات غير المنتظمة والتي مخصصها اقل من ٢٠%
%٠، %١٠، %٢٠، %٥٠	المطالبات من البنوك المركزية والحكومات الأجنبية، مطالبات على المصارف بالدينار العراقي ذات اجال اكثر من (٣) اشهر، المطالبات بالعملات الأجنبية، المطالبات على الشركات والمؤسسات الاقتصادية الأخرى

الجدول (٣) من اعداد الباحث استنادا الى كتاب البنك المركزي الى المصارف التجارية

اما اوزان الموجودات المرجحة بالمخاطر خارج الميزانية العمومية فقد اعطتها لجنة بازل الثالثة اوزانا تختلف عن اوزان الموجودات داخل الميزانية العمومية، وتم تأكيدها بذات الكتاب الموجه الى المصارف التجارية من البنك المركزي وهي كما في الجدول (٤)

وزن الترجيح	الموجودات
%٠	القروض والتسهيلات الائتمانية غير المستخدمة والقابلة للإلغاء
%٢٠	الاعتمادات المستندية، القروض والتسهيلات الائتمانية غير القابلة للإلغاء

	ذات اجل سنة فأقل
%٥٠	القروض والتسهيلات القابلة للإلغاء ذات اجل اكثر من سنة
%١٠٠	خطابات الضمان بأنواعها المختلفة، كمبيالات مقبولة، اوراق تجارية معاد خصمها، التزامات عرضية عن ضمانات عامة للتسهيلات الائتمانية وضمانات مثلية، ارتباطات (رأسمالية وقضائية وعقود التأجير التشغيلي)

الجدول (٤) من اعداد الباحث بالاستناد الى كتاب البنك المركزي الى المصارف التجارية

ولقياس كفاءة كفاية راس المال تم تطبيق نسبة رأس المال الى الموجودات المرجحة بالمخاطر على بيانات مصرف بغداد:

$$CAR = \frac{\text{Tier 1+Tier 2}}{\text{RWA}} \times 100\%$$

CAR	RWA (مليون)	Capital (مليون)	Tier 2 (مليون)	Tier 1 (مليون)	Years
44.8%	678,528	304,297	185,510	118,787	2010
27.5%	585,701	161,142	21,523	139,619	2011
52.9%	433,842	229,327	22,074	207,253	2012
49.1%	643,899	316,355	25,093	291,262	2013
37.8%	835,084	316,073	23,654	292,419	2014
50.3%	647,438	325,979	57,491	268,488	2015
51.8%	687,678	356,079	73,258	282,821	2016
45.5%	792,779	360,467	83,525	276,942	2017
45.5%	761,087	346,316	79,574	266,742	2018
42.0%	839,313	352,410	78,769	273,641	2019
48.9%	789,023	386,081	107,646	278,435	2020

الجدول (٥) يوضح نتائج كفاية راس المال باستعمال نسبة (CAR)

من اعداد الباحث بالاستناد على الحسابات الختامية لمصرف بغداد

بالعودة الى الجدول المعياري الذي تم اعتماده والصادر من مؤسسة تأمين الودائع الفدرالية (FDIC)، وبالمقارنة مع معيار لجنة بازل الاولى لنسبة كفاية راس المال المحدد بأن لا تقل عن (٨%) ومع

النسبة المعيارية التي اعتمدها البنك المركزي العراقي بأن لا تقل عن (١٢%) والمحددة بأحكام قانون المصارف العراقي رقم (٩٤) لسنة ٢٠٠٤ بالمادة (١٦)، نلاحظ ان نتائج نسبة (CAR) في الجدول (٣-٣) لجميع سنوات عينة البحث تظهر اعلى من النسب المعيارية المذكورة، وهذا يعني ان المصرف حقق المستوى الأول بالتصنيف بجميع سنوات البحث، فقد حقق المصرف اعلى نسبة كفاية لراس مال في سنة ٢٠١٢ وبواقع (٥٢,٩%) وذلك لانخفاض حجم الموجودات المرجحة بالمخاطر فضلا عن انخفاض نسبة راس المال المساند عن بقية السنوات فيما لو استثنينا سنتي (٢٠١٠، ٢٠١١)، وكانت نتيجة سنة ٢٠١٦ ثاني اعلى نسبة كفاية راس مال بواقع (٥١,٨%) والسبب يعود الى ان مجموع راس المال الأساس والمساند في هذه السنة كان الأعلى في سنوات البحث، اما ادنى نسبه حققها المصرف في سنة ٢٠١١ وبواقع (٢٧,٥%) حيث كان مجموع راس المال في هذه السنة ووفقا لبيانات المصرف الأدنى وبواقع (161,142)، وكانت نسبة كفاية راس المال في عام ٢٠١٤ ثاني اقل نسبة في سنوات البحث وبواقع (٣٧,٨%) والسبب يعود للارتفاع الكبير بحجم الموجودات المرجحة للمخاطر، كما ان متوسط (CAR) للمدة الزمنية لمصرف بغداد هي (٤٥,١%) وهذه النسبة تشير الى ان المصرف كان بالمستوى الأول (القوي) للتصنيف، ويعود سبب ارتفاع كفاية راس المال الى الارتفاع الواضح برأس المال نتيجة ضعف القدرة الائتمانية لدى المصرف، والشكل (١) يوضح نسبة كفاية (ملاءة) راس المال بيانيا.

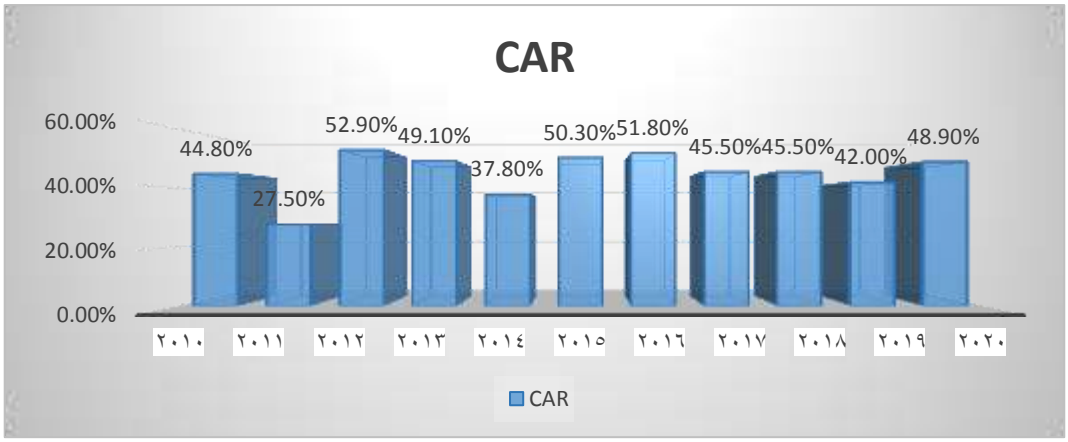

الشكل (١) يوضح كفاية راس المال بنسبة (CAR)

من اعداد الباحث بالاستناد على النتائج وباستخدام برنامج EXCEL

عند مراجعة تقارير البنك المركزي وبالخصوص تقرير الاستقرار المالي للسنوات (٢٠١٠-٢٠٢٠)، نجد ان نسبة كفاية رأس المال للمصارف الخاصة والتجارية بشكل خاص مرتفعة جدا وتقع بالمستوى الأول من التصنيف (قوي)، ويعود السبب في ذلك الى تحفظ المصارف بمنح الائتمان، كما ان قرار البنك المركزي في عام ٢٠١٠ الذي الزم المصارف برفع راس المال المدفوع الى (٢٥٠)

مليار دينار وخلال ثلاث سنوات من تاريخ القرار كان له الأثر الكبير في رفع كفاية رأس مال المصارف وبشكل كبير وملحوظ، كما يعد تحقيق الأرباح في المصارف التجارية الناتج من النشاطات المصرفية المختلفة التي يؤديها وبالذات من نافذة بيع العملة الأجنبية كان سببا" رئيسيا" في تحقيق المصارف التجارية مستوى مرتفع من كفاية رأس المال.

٢-قياس وتحليل مؤشرات معيار جودة الموجودات: لقياس جودة كفاءة الموجودات تم اعتماد نسبة القروض المتعثرة الى اجمالي القروض، والتي يتم احتسابها من خلال قسمة القروض المتعثرة (NPL) على (L) والتي تمثل اجمالي القروض، ويشير ارتفاع هذه النسبة الى ضعف كفاءة جودة القروض الممنوحة من قبل المصرف الى زبائنه، وكلما انخفضت هذه النسبة كلما زادت كفاءة القروض الممنوحة، وقبل احتساب نسبة (NPLLR) لابد من معرفة القروض المتعثرة، فقد حدد قانون تسهيل تنفيذ قانون المصارف رقم (٩٤) لسنة (٢٠٠٤) والصادر في عام (٢٠١١) وبالرقم (٤)، أنواع مختلفة من الائتمان غير العامل او غير المنتج للفوائد، وهي كما في النقاط التالية

١. الائتمان دون المتوسط: وهو الائتمان الذي لم يتم تسديده مع الفوائد لمدة لا تقل عن (٩٠) يوم ولا تزيد عن (١٨٠) يوم.
٢. الائتمان المشكوك في تحصيله: وهو الائتمان الذي مضى على عدم تسديده مع الفوائد لمدة اقل من سنة وأكثر من (١٨٠) يوم.
٣. الائتمان الخاسر: وهو الائتمان الذي قضى على موعد استحقاقه مع الفوائد سنة او أكثر.

والمعادلة التالية توضح الية احتساب نسبة القروض المتعثرة الى اجمالي القروض (NPLLR)

$$NPLLR = \frac{NPL}{L} \times 100\%$$

Years	NPL (مليون)	L (مليون)	NPLLR (مليون)
2010	١٦،٤٣٤	١٨٠،٧٨١	9.1%
2011	١٥،٩٤١	١٤٥،٦٥٧	10.9%
2012	١٣،٣١٠	١٣٧،٢٥٥	9.7%
2013	13,211	٢٠٨،١٨٤	6.3%
2014	١٤،٦٦٩	226,699	6.5%
2015	25,344	٢٣٥،٧١٨	10.8%
2016	١٦،٣٠٠	١٩٥،٠٦٦	8.4%
2017	١٤،٥٠٠	١٤٥،٦٠٢	10.0%

3.2%	٤٨٦،٤٣٦	١٥،٧٠٠	2018
6.0%	٢٥٠،٧٤٠	١٥،٠٠٠	2019
2.5%	٤٨٦،٤٣٦	١٢،٠٠٠	2020

الجدول (٦) يوضح نتائج جودة الموجودات باستعمال نسبة (NPLLR)

من اعداد الطالب بالاستناد على التقارير السنوية لمصرف بغداد

تشير اغلب نتائج نسبة (NPLLR) الى ان نسبة القروض المتعثرة شكلت نسبة عالية من اجمالي القروض، حيث كانت نسب السنوات جميعها ضمن المستوى الخامس لتصنيف جودة الموجودات، ماعدا عامي ٢٠١٨ و٢٠٢٠ إذ كانت نسبة عام ٢٠١٨ ضمن المستوى الثالث للتصنيف بواقع (٣,٢%) ونسبة عام ٢٠٢٠ بالمستوى الثاني بواقع (٢,٥%) وحسب جدول الاوزان، وكان متوسط نسبة القروض المتعثرة الى اجمالي القروض في المدة الزمنية للمصرف عينة البحث بواقع (٧,٦%) وهي نسبة تشير الى ان اجمالي تقييم الموجودات في المصرف ضمن المستوى الخامس (غير مرضي)، ويعود السبب الى ارتفاع حجم القروض المتعثرة في المصرف، كما ان ارتفاع حجم الموجودات بالمقارنة مع حجم القروض الممنوحة من قبل المصرف الى زبائنه كان سبب في انخفاض حجم القروض، والشكل (٢) يوضح مؤشرات نسبة (NPLLR)

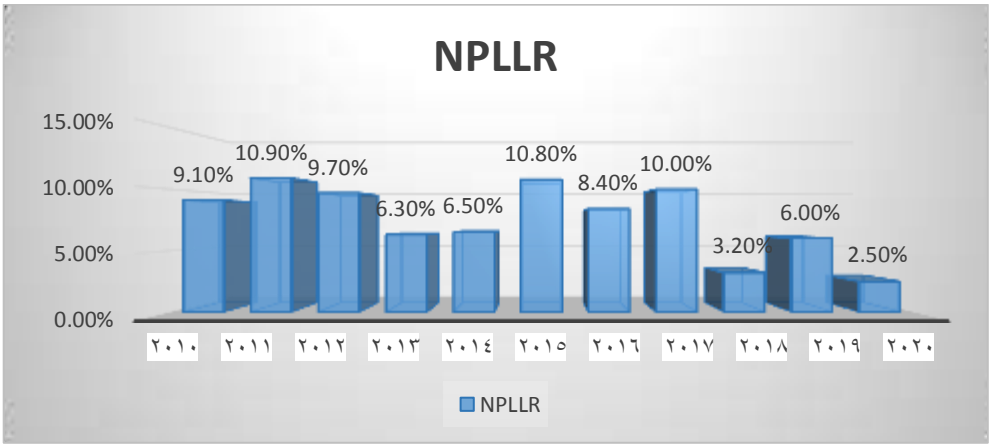

الشكل (٢) يوضح جودة الموجودات بنسبة (NPLLR)

من اعداد الباحث بالاستناد على النتائج وباستخدام برنامج EXCEL

ومن خلال مراجعة تقارير البنك المركزي وبالخصوص تقرير الاستقرار المالي للسنوات (٢٠١٠-٢٠٢٠) وتقرير الإنذار المبكر للسنوات (٢٠١٧-٢٠٢٠)، نلحظ ان المصارف التجارية قد عانت من ارتفاع نسبة القروض المتعسرة لديها، وان هذا الارتفاع عائد الى انخفاض العائد المالي للمقترضين وانخفاض قيمة الضمانات المقدمة من قبل المقترضين هذا من جانب ومن جانب اخر الى تردي

الأوضاع الأمنية التي أدت الى هجرت العديد من المقترضين الى خارج البلاد، الامر الذي اضطر المصارف الى منح قروض قليلة جدا، وتوجه بعضها نحو الاستثمارات الامنة وخاصة لدى البنك المركزي، كما انها اعتمدت على تقديم المزيد من الائتمان الامن كإصدار خطابات الضمان وفتح الاعتمادات المستندية والاعتماد على سوق مزاد العملة الأجنبية، كما قام البنك المركزي باتخاذ مجموعة من الإجراءات النقدية لحث المصارف على التوجه الى السوق كخفضه لسعر الفائدة الى ٦% ، إضافة الى الإجراءات السابقة التي عمدت على الغاء خطة الائتمان والسماح للمصارف بتقديم قروض مشتركة لزيادة التعاون فيما بينها، كما عمل البنك المركزي على تشديد الرقابة على القروض الكبيرة الحجم، ووضع التخصيصات الازمة لمواجهة القروض المتعثرة، كما عمد البنك المركزي على منح إجازة الى شركة الكفالات المصرفية والتي تعمل على منح ضمانات على القروض المقدمة من مصارف القطاع الخاص ولغاية (٢٥٠) الف دولار امريكي او ما يعادله بالدينار العراقي.

المبحث الرابع : التقييم النهائي ومناقشة الفرضيات والاستنتاجات والتوصيات

أولا: التقييم النهائي لقياس كفاءة الربحية والسيولة في مصرف بغداد: للقيام بالتصنيف النهائي يتم اخذ متوسط التصنيف لكل مكون من مكونات نموذج التقييم المصرفي CAMELS، والجدول (٤) يوضح ذلك:

المؤشر	النسبة	متوسط النسبة	التصنيف	المستوى
كفاية (ملاءة) رأس المال	CAR	٤٥,١%	قوي	الأول
جودة الموجودات	NPLLR	٧,٦%	غير مرضي	الخامس

ثانيا: وصف خصائص تصنيف نموذج CAMELS في قياس كفاية راس المال وجودة الموجودات لمصرف بغداد:

١. كفاية راس المال: كان تصنيف المصرف (قوي) وبالمستوى الأول، والمصرف الذي يحظى بهذا التصنيف يتميز بامتلاكه راس مال قوي قادر على مواجهة المخاطر المختلفة التي يمكن ان يتعرض لها المصرف، كما ان رأس ماله تجاوز المتطلبات التنظيمية، ويمتلك إدارة قادرة على زيادة راس المال وتحديد المخاطر المرتبطة بأنشطة راس المال، الا ان الفرق الكبير بين النسبة المعيارية للجنة بازل ولنسبة المعيارية للبنك المركزي والنسبة التي حققها المصرف، يعد مؤشر ضعف على المصرف في عملية توظيف الأموال، لأنه يحتفظ بأموال معطلة تفوق النسبة المعيارية للجنة بازل (٣٧,١%) والنسبة المعيارية للبنك المركزي العراقي(٣٣,١%)، على الرغم من انها مؤشر ضمان للمودعين.

٢. جودة الموجودات او الاصول: كان تصنيف جودة الموجودات لمصرف بغداد الاضعف من حيث المؤشرات، اذ وقع بالمستوى الخامس ضمن تصنيف (غير مرضي)، وهذا يشير الى ضعف المصرف في إدارة موجوداته، وهو يعاني من مشاكل كبيره في العديد من اصوله، الامر الذي يتطلب وجود اشراف رقابي قوي جدا لإيقاف الاستنزاف الحاصل في راس المال وحماية أموال المستثمرين والمودعين ولنمع تأكله.

ثالثا: مناقشة الفرضيات:

الفرضية الأولى: تم اثبات الفرضية الأولى بأن هناك إمكانية لقياس كفاءة الأداء المصرفي في مصرف بغداد عند استعمال نموذج CAMELS، حيث ان متوسط نسبة كفاية رأس المال أعطت مؤشر بان المصرف يمتلك كفاية عالية وضمن المستوى الأول وبتصنيف (قوي)، كما ان النسبة التي تم استخدامها في عملية القياس، أعطت نتائج تعكس واقع كفاية راس المال في المصارف التجارية بالاستناد الى نتائج تقرير الاستقرار النقدي الصادر من البنك المركزي.

الفرضية الثانية: تم اثبات الفرضية التي تنص على (إمكانية قياس وتقييم جودة الموجودات في مصرف بغداد باستعمال نموذج CAMELS في مصرف بغداد) حيث ان النسبة التي تم استخدامها أعطت نتائج تعكس واقع المصرف من حيث جودة الموجودات، وأوضحت ان حجم القروض المتعثرة في المصرف مرتفع نسبيا، وان هذه النتائج تعكس واقع المصارف التجارية من حيث ارتفاع نسب القروض التي تمنحها المصارف التي تعاني من التعثر ووفقا لتقريري الاستقرار المالي الصادر من البنك المركزي وتقرير الإنذار المبكر خلال المدة الزمنية للبحث.

رابعا: الاستنتاجات: اظهرت نتائج التطبيق العملي مجموعة من الاستنتاجات وهي:

١. هناك إمكانية لاستعمال معايير نموذج CAMELS الذي تم تطبيقه على بيانات مصرف بغداد عينة البحث، في المصارف التجارية العراقية في قياس وتقييم كفاءة كفاية راس المال وجودة الموجودات من خلال مقارنة الأهداف المعدة مسبقا بالأهداف المتحققة ولعدة سنوات او بشكل سنوي.
٢. يعاني مصرف بغداد من نقاط ضعف محددة وأبرزها جودة الموجودات حيث كان مستوى تصنيف الموجودات (غير مرض) بسبب ارتفاع نسبة القروض المتعثرة، كما ان عوائد المصرف كانت بمستوى تصنيف (متوسط) وهو مؤشر ضعيف نسبيا.
٣. أوضحت نتائج نموذج CAMELS ارتفاع نسبتي كفاية راس المال عن النسبة المعيارية التي وضعها البنك المركزي العراقي بـ (٣٣,١%) ولجنة بازل بـ (٣٧,١%)، كما ان المصرف انتهج سياسة متحفظة في عملية الاستثمار نتيجة الاحتفاظ براس مال كبير.
٤. بالمقارنة مع تقريري الاستقرار المالي والانذار المبكر الصادرين من البنك المركزي للمدة الزمنية للبحث، نجد ان نتائج مصرف بغداد عند استعمال نموذج CAMELS هي انعكاس لواقع

المصارف التجارية العراقية من حيث كفاية راس المال وكفاءة الموجودات وبالخصوص ارتفاع نسبة القروض المتعثرة.

خامسا": التوصيات: استنادا الى الاستنتاجات التي توصل لها البحث التي تم التطرق لها فيمكن ان نوصي بالنقاط التالية.

١. إمكانية تطبيق نموذج CAMELS في قياس وتقييم كفاءة الأداء المصرفي في المصارف التجارية العراقية وبشكل سنوي، من خلال البنك المركزي العراقي لتحقيق الرقابة الفعلية على كفاية راس المال وجودة الموجودات للمصارف بشكل عام، كما هناك إمكانية لتطبيق النموذج من خلال المصارف عن طريق لجنة متخصصة من داخل المصرف بغرض تحقيق الرقابة الداخلية على الأداء الفعلي للمصرف.
٢. ضرورة تشخيص نقاط الضعف في المصارف التجارية من خلال استعمال نموذج التقييم المصرفي الأمريكي CAMELS والقضاء عليها من خلال اعداد الخطط والمعالجات المستقبلية السريعة، واهم نقاط الضعف التي تم تشخيصها من خلال عينة البحث (مصرف بغداد) ضعف الموجودات بسبب ارتفاع نسبة القروض المتعثرة الى اجمالي القروض.
٣. السعي الى تخفيض نسبت كفاية راس المال في المصرف عينة البحث والمصارف التجارية بشكل عام، وجعلها تتلاءم مع الاوزان المعيارية للبنك المركزي العراقي لتجنيب تعطيل الموارد المالية المتاحة للاستثمار، لان الاحتفاظ بنسب كبيرة من الأموال يؤثر بشكل سلبي على العوائد المصرفية.

المصادر والمراجع

١. بلقاسم، ميموني، قياس كفاءة التكاليف والأرباح ومحدداتها في البنوك التجارية: دراسة تطبيقية على عينة من البنوك الجزائرية خلال الفترة ٢٠١٠-٢٠١٦، أطروحة دكتوراه منشوره، تخصص مالية ومحاسبية، مقدمة الى كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير قسم العلوم التجارية، جامعة احمد دراية ادرار – الجزائر-، ٢٠٢٠.
٢. بلقصور، روقية، العمراوي، حنان، أهمية تقييم أداء المصارف الإسلامية باستخدام نماذج CAMELS (دراسة قياسية على المصارف الإسلامية في دول مجلس التعاون الخليجي خلال الفترة ٢٠١٠-٢٠١٦)، مجلة الدراسات المحاسبية والمالية المتقدمة، المجلد (٥)، العدد (١)، ٢٠٢١.
٣. بوخلخال، يوسف، إثر تطبيق نظام التقييم المصرفي على أداء الرقابة في البنوك التجارية، مجلة الباحث، العدد (١٠)، ٢٠١٢.

٤. حسين، خالد حسين، تقرير مؤشرات السلامه المالية لعام ٢٠٢٠ ، البنك المركزي العراقي، دائرة الاحصاء والابحاث، قسم النمذجه الاقتصادية والتنبؤ ،٢٠٢١.
٥. حناش، فيروز، لعجرود، ليلى، تقييم السلامة المصرفية للبنوك الإسلامية باستخدام طريقة CAMELS - دراسة حالة البنك الراجحي السعودي، رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، قسم العلوم الاقتصادية، جامعة محمد الصديق بن يحيى – جيجل -، ٢٠١٩
٦. رايس، حدة، فاطمة الزهراء، نوى، قياس الكفاءة المصرفية باستخدام نموذج حد التكلفة العشوائية (حالة البنوك الجزائرية خلال الفترة ٢٠٠٤-٢٠٠٨)، مجلة القدس المفتوحة للأبحاث والدراسات، المجلد (١)، العدد (٢٦)، جامعة القدس، الأردن، ٢٠١٢.
٧. سليمان، مخلف، "نظام التقييم المصرفي CAMELS، مجلة المحاسب العربي، العدد (١١)، ٢٠١٢.
٨. صندوق، عفيف، ياسر المشعل، علي حسن، تقييم أداء القطاع المصرفي الخاص بالاعتماد على نموذج CAMELS: دراسة تطبيقية على المصارف الخاصة المدرجة في سوق دمشق للأوراق المالية، مجلة جامعة تشرين للبحوث والدراسات العلمية – سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية، المجلد (٤٣)، العدد (٣)، ٢٠٢١.
٩. القريشي، سرى رفيق عبد الرزاق، إثر تبني نظام التقييم المصرفي الأمريكي CAMELS في الرقابة على السياسة الائتمانية المصرفية دراسة تحليلية مقارنة لعينة من المصارف الخاصة العراقية والاردنية للمدة (٢٠٠٥-٢٠١٠)، رسالة ماجستير منشورة، كلية الإدارة والاقتصاد جامعة كربلاء قسم العلوم المالية والمصرفية، ٢٠١٣.
١٠. الكراسنة، أبراهيم، أطر اساسية ومعاصرة في الرقابة على البنوك وإدارة المخاطر، صندوق النقد العربي، معهد السياسات الاقتصادية، حقوق النشر محفوظة، أبو ظبي. ٢٠١٠.
١١. الكعبي، علي احمد فارس، اليساري، هشام احمد مهدي، تقويم كفاءة القطاع المصرفي العراقي باستخدام أسلوب تحليل مغلف البيانات (دراسة تحليلية لعينة من المصارف العراقية الخاصة المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية للمدة من (٢٠٠٥-٢٠٠٦)، المجلة العراقية للعلوم الإدارية، المجلد (١٧)، العدد (٦٧)، ٢٠٢١
١٢. لأمين، قاسمي محمد، قياس كفاءة البنوك الجزائرية باستخدام نموذج CAMELS: دراسة حالة البنك الخارجي الجزائري BEA ورقلة خلال الفترة ٢٠١٠-٢٠١٤، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة قاصدي مرباح – ورقلة، الجزائر ،٢٠١٩.

١٣. لعراف، فائزة، زيادة الكفاءة والفعالية المصرفية من منظور إدارة الجودة الشاملة، دراسة قياسية لعينة من البنوك الجزائرية، رسالة دكتوراه في العلوم تخصص علوم التجارية، جامعة المسيلة، ٢٠١٥.
١٤. مفتاح، حسن، إثر هيكل السوق على الكفاءة المصرفية دراسة عينة من المصارف التجارية حالة الجزائر، أطروحة دكتوراه، منشوره، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير قسم العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد صناعي، جامعة محمد خيضر –بسكرة-، الجزائر، ٢٠١٨.
١٥. مكطوف، هنادي صكر وحازم، سرى ضغيم، تقييم الأداء المصرفي على وفق نموذج CAMELS دراسة تطبيقية لمصرف المنصور للاستثمار للفترة من (٢٠١٤ – ٢٠١٨)، مجلة الاقتصاد وعلوم الإدارة، المجلد (٢٦)، العدد (١١٧)، ٢٠٢٠.
١٦. نصر الدين، تبيرة، شرفي، قرواشي، أثر الابتكار المالي على الكفاءة المصرفية دراسة قياسية لبنك الأردن، رسالة ماجستير منشورة، تخصص إدارة مالية، مقدمة الى كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير قسم علوم التسيير، جامعة محمد الصديق بن يحي – جيجل – الجزائر، ٢٠٢٠.

References and Foreign Sources

1. Ahsan, Mohammad Kamrul, Measuring Financial Performance Based on CAMEL: A Study on Selected Islamic Banks in Bangladesh, Asian Business Consortium, Volume (6), Number (1), Issue 13, 2016.
2. Dahiyat, Ahmad. The application of Camels Rating System to Jordanian Brokerage Firms .International Research Journal of Finance and Economic , Vol 88, 2012.
3. Datta, Rahul Kanti, Internship Report on Camels Rating System Analysis of Bangladesh Bank in Accordance with BRAC Bank Limited, BRAC Business School BRAC University, Department of Rural Banks CAMELS Rating System, 2012.
4. Desta, Tesfatsion Sahlu, Financial performance of “The best African banks”: A comparative analysis through CAMEL rating. Journal of accounting and management, Vol 6, No 1, 2016.
5. International Monetary Fund, BASEL CORE PRINCIPLES FOR EFFECTIVE BANKING SUPERVISION, DETAILED

ASSESSMENT OF OBSERVANCE, United States, Washington, D.C.. , 2015.

6. Lovell C, Production Frontiers and Productive Efficiency, The Measurement of Productive Efficiency: Techniques and Applications, Oxford: Oxford University Press, 1993.
7. Maudos, Joaquín and José Manuel Pastor, Francisco Pérez and Javier Quesada, COST AND PROFIT EFFICIENCY IN EUROPEAN BANKS, Institute Valencia of Economics, Septembre, First Edition, Spain, 1999.
8. Rajan ,Manju and Kumar, Ashok , Adequacy of CAMELS Rating System in Measuring the Efficiency of Banking Industry, A Retrospect, International Journal of Research in Arts and Science, Vol. 3,2017.
9. Trautmann, Patrick Y., "CAMELS RATINGS", USAID-Funded Economic Governance II Project, Bearing Point, Inc., 2006.
10. Cargill, F. Thomas, The Financial System Financial Regulation and Central Bank Policy, Cambridge University, by hose publisher united printing Cambridge, 2017.
11. Muhmad, Siti Nurain and Hashim, Hafiza Aishah , USING THE CAMEL FRAMEWORK IN ASSESSING BANK PERFORMANCE IN MALAYSIA , International Journal of Economics, Management and Accounting , by The International Islamic University Malaysia, vol 23, no. 1, 2015.
12. Getahun, Mulualem," Analyzing Financial Performance of Commercial Banks in Ethiopia: CAMEL Approach", Master Thesis, Addis Ababa University. Ethiopia, 2015.